

بيان صحفى

الحكم بالإعدام على حسينة والطغيان العلماني الذي أنتج حسينة لا يزال مستمراً

أصدرت محكمة الجرائم الدولية حكماً تاريخياً بالإعدام على طاغية بنغلادش المخلوعة، الشيخة حسينة، وبالنسبة للشعب المضطهد في بنغلادش، يمثل هذا الحكم انتصاراً رمياً طال انتظاره، ويُعد إدانة قوية لنظام اضطهد حقوق الإنسان الأساسية. ولكن هذا الحكم يستدعي التأمل العميق وليس مجرد الاحتفال، فالعدالة الحقيقية تتطلب تغييراً منهجياً، وليس مجرد معاقبة طاغية واحد، لأن السبب الجذري هو النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة، الذي يروج للديمقراطية بينما يمارس البراغماتية الجيوسياسية. القوى الغربية تعطي الأولوية دوماً "للاستقرار" والمصالح الجيوسياسية والاقتصادية على حساب حقوق الإنسان، وتبرر القمع الاستبدادي في دول مثل بنغلادش، وباكستان، ومصر، باسم التنمية. والحاكم المستبد الموالي للغرب دائماً مفضل على الديمقراطية غير المتوقعة، وهذا يكشف نفاق النموذج الديمقراطي العلماني: "ديمقراطية في الأقوال ودكتاتورية في الأفعال"، وتحالفهم مع المستبددين ليس فشل نظام، بل هو النظام ذاته.

إن الحكم الصادر ضد الشيخة حسينة، على الرغم من أهميته، فإنه لا يكفي وحده لتحقيق التحرر الحقيقي، لذلك يجب أن يستمر كفاحنا: من إزالة الطغاة الأفراد إلى تفكيك البنية الجيوسياسية المنافقة التي تنتجهم. إن دورة إيجاد المستبددين ثم إزالتهم هي نتيجة مباشرة لفراغ السياسي الذي خلفه إسقاط الخلافة العثمانية عام 1924م، والذي حل محله نظام غربي صُمم ليعطي الأولوية للسيطرة على حساب العدالة الحقيقية.

منذ إسقاط الخلافة، أوجد العدو الغربي رواية لتشويه صورتها عبر تصويرها زوراً بأنها كتلة قمع استمرت ٤٠٠ عام. وهذه الرواية الاستشرافية تسلط الضوء بشكل انتقائي على بعض الشخصيات مثل الحاج بن يوسف أو بعض سلاطين المماليك، متجاهلة الأطر الشرعية والمبادئ القوية التي كانت تقييد الاستبداد، وكانت الخلافة العثمانية تعمل بمبدأ "دار العدل" الذي يربط بين سلطة الدولة وازدهار الناس. وحصل السلطان سليمان على لقبه "القانوني" عبر تقوين القوانين وليس بحكم اعتباطي. وعندما فتح السلطان محمد الفاتح القسطنطينية في منتصف القرن الخامس عشر، منح نظام الملة العثمانية العرقيات الدينية الصغيرة نوعاً من إدارة شؤونهم بأنفسهم، بينما كان العلماء والشريعة الإسلامية بمثابة الرقابة الدائمة على سلطة الخليفة. وتجسد مبدأ المحاسبة تاريخياً فيمحاكم المظالم التي سمحت للرعايا بطلب العدالة من المسؤولين الكبار. وعلى الرغم من أن الخلافة الراسدة هي نموذجنا المثالي، فإن الخلافات اللاحقة لم تكن استبداً كما يصوره الغرب؛ بل كانت نظماً إسلامية تضمنت آليات للعدالة بين الأديان والأعراق.

أيها الناس: يجب أن توجهوا هذه اللحظة للتحرر من النظام الذي ينتج هؤلاء الطغاة، لا مجرد إسقاط طاغية واحد. فإن التغيير الحقيقي وال دائم لا يمكن في تبديل الوجه، بل في تطبيق الحكم الإلهي في ظل الخلافة. وهذا النظام، الذي أنزله العزيز العليم ﷺ، مجهز بشكل فريد لهم الاستبداد من جذوره، وإرساء قيود لا تتغير على السلطة وتركيز العدالة للجميع. وإن النضال الآن هو من أجل هذا التغيير المتعالى، لاستبدال نظام الله العادل بالنماذج القابلة للخطأ والقمع. يقول الله ﷺ في القرآن الكريم: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَحْيِوْا لِلّٰهِ وَلِرَسُولِهِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحِبُّكُمْ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللّٰهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمُرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾.

المكتب الإعلامي لحزب التحرير

في ولاية بنغلادش

موقع حزب التحرير

www.hizb-ut-tahrir.org

موقع المكتب الإعلامي المركزي

www.hizb-ut-tahrir.info

تلفون: Skype: htmedia.bd | 8801798367640

بريد الكتروني: contact@ht-bangladesh.info | htmedia.bd@outlook.com